

## قراءة في المقاربات السوسيولوجية المفسرة للسلوك المنحرف والجرامي

### Lecture des approches sociologiques expliquant le comportement déviant et criminel

د. دنبري لطفي

أستاذ محاضر "أ"،

جامعة العربي بن مهيدي . أم البواقي.

Email : denlotfi77@yahoo.fr

#### الملخص:

يؤكد علماء الاجتماع على أهمية دراسة السلوك المنحرف والجرامي للإنسان دراسة علمية موضوعية بهدف التعرف على دوافعه والوقوف على القوى الكامنة وراءه. وقد توصلت الدراسات إلى تعميمات ونماذج تفسيرية متعددة، وقد ترتب على ذلك أن تنوع البحث الأمبريقي لهذه المحاولات التفسيرية. وجذبت كل نظرية من هذه النظريات أتباعاً ومؤيدين قدموا تفسيرات وتبريرات عقلية أثبتت فاعليتها، وسنحاول، عبر هذا المقال، مناقشة أهم هذه المقاربات السوسيولوجية في محاولة لفهم السلوك المنحرف والجرامي عبر منظور علماء الاجتماع. *الكلمات المفتاحية: الانحراف، الجريمة، المجتمع، النظرية السوسيولوجية.*

#### Résumé :

Les sociologues soulignent l'importance de l'étude scientifique et objective du comportement déviant et criminel de l'être humain afin d'identifier ses motivations et de déterminer les forces sous-jacentes qui pourraient l'induire. Les études ont abouti à de multiples généralisations et modèles explicatifs, ce qui a eu pour résultat la diversité des recherches empiriques de ces tentatives d'interprétation. Chacune de ces théories a attiré des adeptes et des partisans qui ont fourni des explications et des argumentations rationnelles prouvant leur efficacité. Dans cet article, nous essayerons, de discuter les approches sociologiques les plus importantes pour tenter de comprendre les comportements déviants et criminels du point de vue des sociologues.

**Mots-clés :** déviance, crime, société, théorie sociologique

ISSN 2661-7331

مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع - جامعة جيجل

رقم العدد التسلسلي 02

مجلد: 02 عدد: 01 مارس 2019

## مقدمة:

لقد كانت المجتمعات البشرية قديماً بسيطة في تركيباتها الاجتماعية وأساليب معيشتها، ونوعية العلاقات والتفاعلات بين أفرادها، وعلى الرغم من ذلك فإن التاريخ الإنساني لم يسجل خلو مجتمع ما تماماً من وجود بعض أفراد لا يمثلون لثقافة مجتمعهم، والذين يوصفون حينئذ بأنهم منحرفون، بل قد يصل الأمر أن يعدهم المجتمع أفراداً مجرمين غير قادرين على التكيف الإيجابي مع ظروف المجتمع وثقافته، والجريمة ظاهرة اجتماعية وجدت في الماضي ولا تزال موجودة حتى يومنا هذا، وقد اصطلحت المجتمعات البشرية على تسمية الخروج على ما رسمته من مبادئ بأنواعها بأنه جريمة وأن فاعلها مجرم. فالجريمة إذن: نوع من أنواع الخروج على قواعد السلوك، التي يضعها المجتمع لأفراده وأن المجتمع هو الذي يحدد ماهية السلوك العادي وماهية السلوك المنحرف أو الإجرامي، وفقاً لقيمه ومعايير. (الساعاتي، 1982، ص ص 13-14)

وعلى الرغم من أن المجتمع الإنساني قد توصل إلى وسائل وقوى ضبطية أكثر تعبيراً عن إرادة المجتمع – كالقانون المكتوب مثلاً – إلا أن أخطار الجريمة مازالت تتزايد يوماً بعد يوم؛ بعد أن شهد المجتمع الإنساني تحولات اجتماعية واقتصادية وثقافية هائلة، بل إن الجريمة أصبحت في بعض المجتمعات المتقدمة – كأمريكا مثلاً – ظاهرة اجتماعية معقدة بحيث ينتظم المجرمون هناك في تنظيمات ومؤسسات تخصصية لها كيائها المتميز.

وفي ضوء هذه الأخطار فقد رأت حكومات الدول النامية والمتقدمة، على حد سواء، أن هنالك حاجة ماسة إلى معالجة هذه الظاهرة وإلى الحد من انتشارها والوقاية منها. وقد تنبه العلماء والدارسون المتخصصون إلى أهمية دراسة هذه الظاهرة دراسة علمية موضوعية بهدف التعرف على دوافعها والوقوف على القوى الكامنة وراءها، وقد توصلت الدراسات إلى تعميمات ونماذج تفسيرية متعددة وظهرت عدة نظريات حديثة لتفسير السلوك الإجرامي بلغ عددها عدد حقول البحث العلمي تقريباً.

فكل حقل للبحث العلمي قد ابتدع – على الأقل – نظرية واحدة لتفسير السلوك المنحرف والجريمة. وقد ترتب على ذلك أن تنوع البحث الأمبريقي لهذه المحاولات التفسيرية، وجذبت كل نظرية من هذه النظريات أتباعاً ومؤيدين قدموا تفسيرات وتبريرات عقلية أثبتت

فاعليتها، وقدموا كذلك أمثلة فردية للسلوك الإجرامي من النوع الذي يبدو أنه ينسجم مع معظم القضايا والمناهج الأساسية للنظرية.

ولقد صنفت النظريات المفسرة للانحراف والجريمة تصنيفات عديدة، كالنظريات البيولوجية النظريات النفسية، والنفسية الاجتماعية، والنظريات الاجتماعية أو السوسيولوجية. هذه الأخيرة التي ستكون محور اهتمامنا في هذه المقال المبسط، التي تهدف من خلاله إظهار تفسيرات المنظرين السوسيولوجيين لظاهرة الانحراف والجريمة، والتي تأخذ بعداً آخر تختلف فيه عن النظريات البيولوجية والنفسية في تفسير وتحليل السلوك المنحرف والإجرامي.

ويمكن القول أن الاتجاه الاجتماعي يعتبر السلوك المنحرف إفراساً اجتماعياً ناجماً عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية المتنوعة التي تحدث داخل المجتمع، ويمكن رؤية السلوك المنحرف من بُعدين أساسيين كما يطرحهما الاتجاه الاجتماعي على النحو الآتي:

**البعد الأول:** يربط التغيرات في معدل نسبة الجريمة بالتغيرات في التنظيم الاجتماعي بما في ذلك التحولات والنظم الاجتماعية، وفي هذا الصدد نجد أن الباحثين الاجتماعيين يناقشون ارتباط معدلات الانحراف والجريمة ببعض المتغيرات الاجتماعية. مثل عملية الحراك الاجتماعي والصراع الثقافي والمنافسة ونظام التدرج الاجتماعي وغيرها.

**البعد الثاني:** يربط بين الانحراف والتفاعل الذين يحدث بين الأفراد داخل البناء الاجتماعي والذي من خلاله يتشكل سلوك الأفراد سواء كان جانحاً أو سويّاً وي طرح أنصار هذا الاتجاه بعض المفاهيم والتصورات: كالمحاكاة والقيم ومحركات السلوك وعوامل تشكيله. والحقيقة أن هذان الاتجاهان لا يخرجان عن إطار النظريات الاجتماعية الأساسية في علم الاجتماع، وهي النظرية الوظيفية والتفاعلية الرمزية وأخيراً الماركسية (زريقات، 2007، ص 45).

وقبل الاستطراد في عرض تفاصيل النظريات السوسيولوجية في تفسير الانحراف والجريمة نحن بحاجة، في بداية الأمر، إلى تبين مفهوم الجريمة والانحراف من وجهة نظر الاتجاه الاجتماعي؛ حيث تمثل الجريمة، في تقديره "التضاد مع المجتمع"؛ إذ يميل أصحاب هذا الاتجاه إلى وضع تعريف اجتماعي مؤداه أن الجريمة هي سلوك ضار بالمجتمع ورفاهية أعضائه. وأنها، حسب جارفالو Gaarofalo " كل فعل يخرج عن العواطف الأخلاقية في المجتمع الإنساني، كعواطف الشفقة والأمانة، والاستقامة، والنزاهة، ومعيار تحديد السلوك الإجرامي هو معاداة هذا السلوك

للمجتمع. فالجريمة سلوك معادٍ للمجتمع" (السيد، 2002، ص16). ويراها راد كليف براون Radcliffe, B. بأنها "انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه"، فلا يمكن أن يندرج السلوك الإنساني في دائرة الإجرام إلا إذا توفرت فيه ثلاثة أركان هي:

- قيمة تقدرها وتحترمها الجماعة ككل أو فئة من تلك الجماعة.
  - صراع ثقافي يوجد في فئة من تلك الجماعة لدرجة أن أفرادها لا يقدرّون هذه القيمة ولا يحترمونها.
  - موقف عدواني نحو الضغط مطبق من جانب هؤلاء الذين يقدرّون تلك القيمة ويحترمونها تجاه هؤلاء الذين يتجاوزونها ولا يقدرّونها. (عبد الخالق، 2001، ص184)
- أما روبرت ميرتون Merton فيرى أن السلوك الجانح في غالبيته لا ينشأ نتيجة بواعث ودوافع فردية للخروج على الضبط الاجتماعي ولكن على العكس، فهو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع. (عبد الخالق، 2001، ص206) وهو بهذا يسقط المسؤولية على الجانب النفسي وتكوين الشخصية الفردية.

ويشير جرسبجني Grispigne إلى أن الجريمة هي "الفعل المخالف للحاجات الأساسية والمصالح الرئيسة لمجتمع معين، أو تلك الأفعال التي تمثل خطراً على المجتمع أو تجعل من المستحيل التعايش والتعاون بين الأفراد الذين يكونونه". (السيد، 2004، ص 03).

الملاحظ بين هذه التعريفات لمختلف علماء الاجتماع، هو تقاربها الجلي واتفاقها حول نقاط أساسية في تعريف الجريمة بوصفها كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة، وما هو عدل في نظرها، أو هي كل فعل يقدم الشخص على ارتكابه بدوافع فردية خالصة تخلق حياة الجماعة وتتعارض مع المستوى الخلقي السائد لديها في لحظة معينة من الزمن، أو هي كل انتهاك لأي قاعدة من قواعد السلوك مهما تكون هذه القاعدة، أو هي سلوك لا اجتماعي يكون موجهاً ضد مصالح المجتمع كله، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية. (عبد العاطي، 2009، د ص)

أما عن مفهوم الانحراف فيمكن تعريفه، بصورة عامة، بأنه يمثل "عدم الامتثال" أو "عدم الانصياع" لمجموعة من المعايير المقبولة لدى قطاع مهم من الناس في الجماعة أو المجتمع. ولا يمكن على هذا الأساس أن نضع خطأ واضحاً وفاصلاً في أي مجتمع بين المنحرفين من جهة،

والممثلين من جهة أخرى، ولا يمكننا أن نضع على قدم المساواة تصرفات مثل المعاكسة بالهاتف ونشل محفظة أو حقيبة في الشارع، وسرقة قلم من ممتلكات مؤسسة ما، أو قيادة السيارة بسرعة فائقة وسط المدينة أو الاعتداء بألة حادة. وينبغي الإشارة إلى أن مفهوم الانحراف والجريمة ليسا مترادفين ومتطابقين في المعنى والأثر والنتائج رغم أنهما قد يكونان مترابطين ومتداخلين أحياناً، ومن هنا فإن القانون، ولاسيما القانون الجنائي، قد لا يطبق على كثير من حالات الانحراف. وعلى هذا الأساس فإن علم اجتماع الانحراف يستفيد مما يسعى بالدراسات والبحوث الجنائية غير أنه يتجاوز ذلك إلى استقصاء أنماط السلوك التي تقع خارج القانون الجنائي، ويدرس أنماطاً معينة من المواقف والتصرفات التي يقوم بها أفراد أو جماعات أو ثقافات فردية في المجتمع، بمقارنتها مع ما يمارسه أشخاص أو مجموعات أخرى، وتفسير الأسباب التي تدعو إلى وصف أنماط معينة بالانحراف أو بالالتزام بمعايير متعارف عليها. (غدنز، 2005، ص 280).

بالمقارنة مع المجالات الأخرى التي تحدت فيها منظومات نظرية بارزة في علم الاجتماع لتفسير الظواهر الاجتماعية وتحليلها، فإن ميدان الانحراف يمكن التعامل النظري معه من خلال عدة مقاربات من بينها المدارس الوظيفية والتفاعلية والصراعية ونظريات الضبط.

### 1. النظريات الوظيفية:

تري المدرسة الوظيفية أن ظاهرة الجريمة والانحراف ناجمة عن التوترات وجوانب الخلل الهيكلية والافتقار إلى آليات التنظيم والضبط الأخلاقي في المجتمع. فإذا لم تتوازن وتتقابل تطلعات الأفراد والجماعات مع ما يقدمه المجتمع من مكافآت أو حوافز ثوابية فإن الشقة أو الفجوة بين الرغبة وتحقيقها قد يدفع بعض أفراد المجتمع إلى الانحراف. ويبرز في هذا المجال اسم اميل دروكايم، وهو من مؤسسي علم الاجتماع، وعالم الاجتماع الحديث روبرت ميرتون (غدنز، 2005، ص 280).

1.1 اميل دروكايم Durkheim: طرح دروكايم مفهوم اللامعيارية\* أو الضياع ليصف الشعور بالقنوط وانعدام الهدف الذي يتولد لدى المرء بفعل عمليات التغير في العالم الحديث، مما يؤدي إلى فقدان المعايير الاجتماعية قدرتها على ضبط السلوك الفردي، كما أشار إلى أن المعايير التقليدية في المجتمعات الحديثة قد تتآكل من دون أن تترسخ بدلا منها مقاييس جديدة (غدنز،

\* يمثل مفهوم اللامعيارية أو الانومي مفهوم أساسياً في التفسير السوسيولوجي للانحراف وهو مشتق من الكلمة اليونانية Anomos أي ضعف القانون وفقدان القدرة على الانضباط وانعدام الشكل أو النموذج وانعدام الأخلاق.

2005، ص280). ويرى دوركايم أن فقدان المعايير في المجتمع يحصل نتيجة لعدم اكتمال التحول من التضامن الآلي إلى التضامن العضوي، وحينئذ يكون التقدم في تقسيم العمل في المجتمع قد تحقق بأسرع من تحقق التقدم في الأساس الأخلاقي لهذا التقسيم، ومن ثم تكون بعض جوانب هذا المجتمع منظمة بطريقة غير كافية، وهنا يكون فقدان المعايير. وعلى هذا فاللامعيارية في نظرية دوركايم تشير إلى حالة اضطراب يصيب النظام أو حالة من انعدام الانتظام أو التسبب، أو بمعنى آخر، هي حالة تكون العلاقات فيها بين الأعضاء في عملية تقسيم العمل غير منظمة أو غير متسقة في اتصالها مع بعضها البعض، وفي استمرارها واعتمادها المتبادل، ومن ثم تكشف هذه الحالة عن مظاهر انحرافية؛ أي تكون مظهرًا للانحراف (عبد العاطي، 2009، دص). ومن هذا المنطلق رأى دوركايم أن هذا الوضع الذي تتساقط فيه المؤثرات الإرشادية في المجتمع سيؤدي إلى عدد من الظواهر من بينها الانتحار. واعتبر الجريمة والانحراف حقائق ووقائع اجتماعية وعناصر ملازمة لتطور المجتمعات الحديثة التي يتحرّر فيها الناس من كثير من الضوابط والقيود التي كانت مؤثرة في المجتمعات التقليدية. ونظرا لأن العالم الحديث يتيح للمرء مجالا أوسع من الخيارات، فإن ذلك من شأنه أن يفسح هامشا أوسع من التحرّر من الامتثال والانصياع. وقد أدرك دوركايم من ذلك الوقت أن المجتمع لا يمكن قط أن يحقق الإجماع والانسجام التام حول المعايير والقيم التي تحكمه وتنظم أنشطة أفرادها ومؤسساته. وكان دوركايم يرى أن الانحراف ضروري للمجتمع لأنه يقوم بمهمتين مختلفتين: الأولى أنه يؤدي وظيفة تكيفية ويلعب دورا محفزا على الابتكار والابتداع لأنه يطرح أفكاراً وتحديات جديدة وبالتالي يفضي إلى تغيير في المجتمع. أما الوظيفة الثانية للانحراف فإنه يساهم في وضع خط واضح يفصل بين ما هو سلوك "سيء" و"جيد" في المجتمع. فالسلوك الإجرامي قد يثير استجابة جماعية تعزّز تضامن الجماعة وتؤكد المعايير الاجتماعية (غدنز، 2005، ص.ص. 283، 284). وقد أسهمت آراء دوركايم حول الجريمة والانحراف إلى العدول عن التفسيرات الفردية إلى شرح القوى والمؤثرات الاجتماعية.

2.1. روبرت ميرتون R.Merton: وهو عالم اجتماع أمريكي، تبنى فكرة اللامعيارية والضياح لبيني على أساسها نظرية مؤثرة حول الانحراف تؤكد أن أصول الجريمة وبذورها إنما تكمن في بنية المجتمع الأمريكي. وقد عدّل ميرتون مفهوم الضياح ليصبح في رأيه تعبيرا عن الضغوط التي تفرض على سلوك الفرد عندما تتعارض المعايير المتعارف عليها مع الواقع الاجتماعي. ففي المجتمع الأمريكي، وفي المجتمعات الصناعية الأخرى إلى حد ما، تؤكد القيم السائدة على النجاح المادي وعلى تحقيقه من خلال الانضباط والعمل الشاق. وعلى هذا الأساس، فإن من يعملون بجِد، هم

الذين سينجحون مهما كانت البدايات التي انطلقوا منها، وهذه الفكرة ليست صحيحة أو سليمة في واقع الأمر لأن أكثرية المستضعفين لا يتمتعون إلا بفرص قليلة ومحدودة للتقدم، أو قد لا يتمتعون بها على الإطلاق. غير أن من لا ينجحون يجدون أنفسهم عرضة للإدانة الاجتماعية بسبب عجزهم الظاهري عن تحقيق التقدم المادي. وفي هذا الوضع يجد البعض أنفسهم مرغمين على التقدم إلى الأمام سواء كانت وسائلهم شرعية أو غير شرعية. وفي هذه الحالة يكون الانحراف، في رأي ميرتون، نتيجة من نتائج اللامساواة الاقتصادية وانعدام تكافؤ الفرص. (غدنز، 2005، ص284).

يرى ميرتون أن الانحراف إنما يمثل استجابة طبيعية من جانب الأفراد للأوضاع التي يعيشونها. ويميّز على هذا الأساس، بين خمسة من ردود الفعل المحتملة اتجاه حالات التجاذب والتوتر القائمة بين القيم المتعارف عليها اجتماعيا من جهة، والوسائل المحدودة لتحقيقها من جهة أخرى:

- إن "الامتثاليين" يقبلون كلاً من القيم المتفق عليها على العموم والأساليب العادية المتبعة لتحقيقها، بصرف النظر عما إذا كانت ستؤدي بهم إلى النجاح أو الفشل وتندرج أغلبية الناس في هذه الفئة.
- "المبتدعون (المبتكرون)" ويميلون إلى القيم المتواضع عليها اجتماعيا، إلا أنهم يستخدمون الوسائل غير الشرعية أو الشرعية للوصول إليها. وتدخل في هذا النوع فئة المجرمين الذين يكتسبون الثروة عبر أنشطة غير شرعية.
- "الطقوسيون" وينصاع هؤلاء للمقاييس المقبولة اجتماعيا مع أنهم لا يأبهون للقيم الكامنة وراء هذه المقاييس، ويجري في هذه الحالة، دونما تردد، الالتزام بالقواعد بحد ذاتها دون أن تؤخذ بالاعتبار المرامي والغايات التي تفضي إليها. وينتهج الممارسات الطقوسية من أمضوا حياتهم وكرسوها في أعمال روتينية مملة حتى ولو لم تكن المهمات التي يؤدونها تقودهم إلى التقدم في حياتهم المهنية أو كانت لا تقدم لهم إلا الشيء اليسير من المكافآت الثوابية.

- "الانساحبيون"، من ناحية أخرى، هم من تخلوا عن المنافسة والتطلع إلى الأمام بصورة كلية فرفضوا كلاً من القيم المهيمنة والوسائل المتفق عليها لتحقيقها. وغالبا ما يتساقطون ويعزلون أنفسهم خارج المجتمع. وتمثل هذه الجماعات الفئات المعتكفة المكتفية ذاتيا في مناطق نائية.
- أما "المتوردون" العُصاه فيرفضون القيم القائمة والوسائل كليهما، غير أنهم ينشطون في مساعيهم للاستعاضة عنها ببدايل جديدة ويعيدون تصور النظام الاجتماعي وبناءه على أساس هذا الرفض. ويدخل في عداد هذه الفئة أفراد الجماعات السياسية الجذرية الراديكالية (غدنز، 2005، ص، ص.285،286).

ويمكن إيجاز مساهمة النظرية الوظيفية في تفسير الجريمة والسلوك المنحرف كالآتي:

- تنطلق النظريات البنائية من النسق الاجتماعي وهي تفسر الجريمة من منطلق عام ولا تفسره على مستوى فردي.
- ترى أن المشاكل الاجتماعية كالجريمة والانحراف هي نتاج للقوى الاجتماعية وليست محصلة لفروقات أو سمات فردية نفسية أو بيولوجية.
- أن التفسيرات البنائية تربط المتاعب الفردية بالأصول أو الجذور الاجتماعية إلى ملامح البناء الاجتماعي فتساهم بشكل غير مباشر في الجريمة.
- تتميز النظريات البنائية بأنها كلية التفسيرات؛ أي أنها تحاول تفسير ارتفاع معدلات الجريمة في المجتمع بناء على متغير البناء الاجتماعي وبالتالي أغفلت العوامل الفردية المختلفة.
- تتميز بالنظرة الأخلاقية والإيمان بالنظام الاجتماعي والاتفاق بين أبناء المجتمع على القوانين والخطأ والصواب، وبالتالي ركزت جهودها على التعريف بالخلل الموجود في البناء الاجتماعي من أجل الحد من الجريمة والانحراف.
- ترى أن الجريمة والسلوك المنحرف تلعب دوراً وظيفياً في المجتمع حيث أن التعدي على القيم والمعايير يعيد الاهتمام بهذه القيم والمعايير في المجتمع، وبهذا لا تموت هذه القيم والمعايير.
- ترى أن المعايير الاجتماعية والقيم تقسم إلى نمطين أو شكلين هما:

## أ. الأهداف المجتمعية. ب. الوسائل المقبولة.

- فهي بذلك ترى أن المجتمع يؤكد على أهداف ثقافية بنائية من جهة ومن جهة أخرى يضع الوسائل المقبولة والمشروعة لتحقيق أهداف المجتمع.
- ترى أن الجريمة تعمل على توضيح الحدود بين ما هو مقبول وبين ما هو مرفوض.
- ترى أن الجريمة تقيّم باستمرار معايير الجماعة.
- ترى أن الجريمة والانحراف ما هما إلا تكيف للضغوط بغض النظر عن مصدر تلك الضغوط الاجتماعية وقد تحدث عن ثلاثة مصادر رئيسية للانحراف المنتج للضغوط وهي:

## أ – الفشل في الوصول إلى الأهداف الإيجابية.

ب – تغير مثيرات ذات قيمة إيجابية.

ج – المواجهة مع مثيرات سلبية.

## 2. النظريات التفاعلية:

يركز علماء الاجتماع التفاعليون على الجريمة والانحراف باعتبارهما جانبيين لظاهرة يجري تصوّرها وبنائها من الوجهة الاجتماعية. ويرفض هؤلاء الفكرة القائلة بأن الانحراف يعود إلى عوامل أو عناصر فطرية، ويرون في المقابل أن المجتمع هو الذي يلحق "وصمة" بأنماط السلوك التي تقوم بها جماعات محددة، ويُعرّفها ويتعامل على هذا الأساس.

1.2. نظرية المخالطة الفارقة أو الارتباط الفارقي: قدم أدوين سذرلاند E. Sutherland ، هذه النظرية في بداية الثلاثينات ثم وسع فيها في الطبقات المتعددة في مؤلفه المعروف "علم الإجرام" Criminology الذي ألفه مع دونالد كريسي D. Cressey عام 1974. وهدفه من ذلك بلوغ الأولويات التي يشترك فيها المنحرفون والمجرمون؛ بمعنى أنه سعى للوصول لي طرح فيه من العمومية ما ييسر تعميم استخلاصات هذا الطرح على مواقف ومجتمعات وثقافات متباينة وذلك بتحقيق درجة من التجريد النظري لعموميات السلوك الإجرامي.

وتعتمد نظرية المخالطة الفارقة لسذرلاند أو نظرية الاختلاط التفاضلي كما يسميها بعضهم على شرح كيفية انتقال السلوك الإجرامي عن طريق التعليم عن الآخرين أو من خلال

الاحتكاك بالمنحرفين في تعلم الأشكال الإجرامية والبواعث والمبررات التي تشجع على ارتكاب الجريمة من خلال علاقات شخصية وثيقة بين الأفراد المنحرفين (رمزي، 1999، ص. 355). وبالتالي فالسلوك الإجرامي حسب ما ذهب إليه سذرلاند، مثله مثل أي شكل آخر من السلوك، يتم تعلمه من خلال اختلاط الأفراد الوثيق بالآخرين، ويشمل هذا التعليم الاتجاهات نحو القانون ونحو أساليب ارتكاب الجريمة. فالصبيّة الذين ينشؤون في مناطق يكون الجُنّاح فيها منتشر سوف يتعلمون أن يصبحوا جانحين، أما إذا نشؤوا في مناطق أخرى فلن يتعلموا ذلك.

وأما العملية التي تؤدي إلى توريط الشخص في سلوك إجرامي، فقد صاغها سذرلاند في مجموعة قضايا أو دعاوى أساسية هي:

- يكتسب السلوك الإجرامي عن طريق التعلم المتصل بأشخاص آخرين تربطهم بالشخص عملية اتصال مباشر، تتميز بأنها لفظية في معظم جوانبها، في نفس الوقت الذي تنطوي فيه على الاتصال عن طريق الإشارة.
- يحدث الجزء الأكبر من عملية تعلم السلوك الإجرامي داخل جماعات يرتبط أعضاؤها بعلاقات شخصية قائمة على المودة. ومعنى ذلك أن هيئات الاتصال غير الشخصية كالصحافة والسينما لا تلعب دوراً هاماً في خلق السلوك الإجرامي.
- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي شيئين محوريين هما:
  - ✓ الوسائل الفنية لارتكاب الجريمة.
  - ✓ توجيه محدد للدوافع والخوافز والمبررات والاتجاهات.
- يكتسب التوجيه المحدد للدوافع والخوافز من تعريفات القواعد القانونية باعتبارها ملائمة أو غير ملائمة.
- يصبح الشخص منحرفاً بسبب توصله إلى مجموعة تحديدات أو تعريفات تجعل مخالفة القانون مسألة ملائمة، وهي تفوق التحديدات والتعريفات الأخرى التي تجعل مخالفة القانون مسألة غير ملائمة. وهذا هو مبدأ المخالطة الفارقة الذي يشير إلى الارتباطات الإجرامية وغير

الإجرامية في نفس الوقت، فعندما يصبح الشخص مجرمًا، يكون ذلك راجعاً إلى مخالطته واتصالاته بالنماذج الإجرامية، وعزلته عن النماذج غير الإجرامية.

• يمكن للمخالطات الفارقة أن تتفاوت من حيث: التكرار، والأولية، والكثافة وهذا يعني أن الارتباطات بالسلوك الإجرامي وبالسلوك غير الإجرامي تتفاوت في هذه النواحي.

• تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاختلاط بنماذج إجرامية وغير إجرامية جميع الميكانزمات التي توجد في أي نوع آخر من التعليم. إذن فتعلم السلوك الإجرامي ليس قاصراً على عملية واحدة هي "التقليد" كما ترى بعض وجهات النظر الأخرى (غريب، 2006، ص128).

2.2. نظرية الوصم: أو "رد الفعل الاجتماعي" لهوارد بيكر، تنظر إلى السلوك الإجرامي باعتباره (وصمة) توسم كل من يقوم بخرق القواعد والمعايير التي حددها المجتمع، فبمجرد إدانة الشخص في جريمة ما يلقب بالمجرم وتظل وصمته الإجرامية عالققة في تاريخه الاجتماعي متعرضاً بسببها للعزلة والانطواء والمهانة، وتؤكد هذه النظرية على الأضرار المترتبة على وصم المجرم والتي تظل مرافقة له ولكل من له علاقة قرابية به.

ويمثل الانحراف بالنسبة لفكرة الوصم عملية تفاعل مستمر بين المنحرفين وغير المنحرفين. وبموجب هذا الرأي، فإن علينا أن نكتشف الأسباب التي يوصم فيها بعض الأفراد بالانحراف قبل أن نبدأ بفهم طبيعة الانحراف نفسه، وتؤكد هذه الفكرة على أن جهات ومؤسسات معينة هي التي تفرض على الآخرين تعريفاً محدداً للانحراف على أساس أخلاقي أو غيره (غدنز، 2005، ص287). ففي الواقع أن "نظرية الوصم" أو "رد الفعل الاجتماعي" ترى أن المنحرفين يتجهون إلى أن يكونوا منفردين أو متميزين بخصائص يخلعها عليهم آخرون، وإن هذه الخصائص هي تسميات أو صفات تعمل على إثارة أنساق الضبط الاجتماعي وتحريكها، علاوة على أن الأنشطة الضابطة التي تمارسها هذه الأنساق تتميز بطابع الشرعية القانونية باعتبارها تمثل استجابات نظامية للانحراف (غريب، 2006، ص، ص.140، 141).

فالوصمة نتاج الإدانة وصدور الحكم بالعقوبة، وهي في مجملها تعني أن الإدانة والحكم لا يمثلان نهاية العقاب بالنسبة للمجرم، بل إن المجتمع بفئاته المختلفة يقوم بعقابه وعقاب كل من

لهم صلة به خلال دورة الحياة الاجتماعية، مما يعوق حركته وحركة من ينتسبون إليه في التفاعل الطبيعي من المجتمع. (الخواجة، 2003، ص 142)

وتقوم هذه النظرية على أساس إيضاح قضيتين هما: أنه قد تتكون هوة بين حكم بعض الأفراد على سلوكيات معينة وحكم الجماعة التي ينتمون إليها، ففي الوقت الذي يبيح الأفراد لأنفسهم إبداء تلك السلوكيات نجد الجماعة تجرمها وتحكم على فاعلها بكونه خارجاً عن قواعد الاجتماع بالمجتمع، وهذه هي الوصمة الاجتماعية. أما القضية الثانية والجوهرية في هذه النظرية فتتمثل في الأبعاد العكسية أو السلبية لقوة الضبط الاجتماعي على الأفراد والتي قد تدفعهم للإجرام بعد فقدانهم ما كانوا يسعون إلى بلوغه وهو الصيت الحسن وشهادة الأخلاق الاجتماعية وهذا هو الجديد الذي تطرحه هذه النظرية. والتصور الذي طرحه هذا المنظور يمثل تحولاً في الاتجاه السابق لعلم الاجتماع، فبعد أن كان الاهتمام ينحصر في كيفية نشوء الفعل الإجرامي أصبح الاهتمام ينصب على ردود فعل المجتمع إزاء هذا الفعل، وبعد أن كان الاتجاه داخل علم الاجتماع يميل إلى الجزم بفكرة أن ظاهرة الجريمة تؤدي إلى ظهور وتطبيق ما يسمى بالضبط الاجتماعي، فقد أصبح العكس وهو أن الضبط الاجتماعي يؤدي إلى الجريمة. (عبد العاطي، 2009، دص).

وعموماً يمكن تلخيص أهم النقاط التي جاءت بها هذه النظرية في تفسير الجريمة والانحراف في الآتي:

- ✓ ركزت هذه النظرية في تفسيرها للجريمة على الفعل وعلى دور المجتمع من خلال مؤسساته ودورها في خلق الجريمة.
- ✓ ترى النظرية أن الفرد يستجيب لمعنى الفعل (الوصم) وليس للفعل نفسه حيث ترى النظرية أننا نرى أنفسنا من خلال الآخرين.
- ✓ ترى النظرية أن الأشخاص الأقوياء في المجتمع يقل وصمهم على عكس الأشخاص الأقل مكانة اجتماعية.

- ✓ ترى النظرية أن ردة فعل المجتمع قد تخلق شخصية المجرم وتختلف ردة فعل المجتمع باختلاف الزمان، والمكان، والفاعل، والمشاهدين.
- ✓ ترى النظرية أن المجرمين غير مختلفين أساساً عن غير المجرمين ولكن أفعال وسلوكيات بعض الناس يتم التركيز عليها ولفت الأنظار إليها بينما يتم تجاهل سلوكيات آخرين.
- ✓ ترى النظرية أن الفعل نفسه ليس طيباً أو شريعاً فهناك تفاوت كبير ودرجات متباينة وإنما يعتمد على نظرة المجتمع له.
- ✓ ترى النظرية أن مؤسسات الضبط الاجتماعي تعمل على وصم الأفراد بالانحراف وبالتالي تزيد من نسبة الجريمة.
- ✓ ترى النظرية أن الجماعات الاجتماعية تخلق الانحراف من خلال صناعة القواعد والتي خرقتها يشكل الانحراف.
- ✓ ترى النظرية أن الانحراف صناعة اجتماعية.
- ✓ ترى النظرية أن الشخص الذي تم وصمه يتشرب الدور وبالتالي يؤدي إلى قبوله ويؤدي إلى تغيير مفهوم الذات لديه مثل أن تقول إن هذا الشخص سارق ويقوم هو بتمثل هذا الدور.
- ✓ ترى النظرية أن الفرد يرتكب انحرافاً أولاً ويقابله ردة فعل اجتماعية ثم يرتكب نفس الجريمة مرة أخرى ثم يقابله ردة فعل اجتماعية اشد إلى أن تتشكل هوية المجرم.
- ✓ ترى النظرية أن الانحراف يدل على نوعية رد الفعل وليس السلوك نفسه، فأن لم يكن هناك ردة فعل فلا يوجد انحراف.
- ✓ ترى النظرية أنه من خلال وصم الفرد بالانحراف يبدأ الشخص بقبول الوصم وتتشكل هويته الجديدة كمجرم، ثم يبدأ في فعل السلوك المنحرف نتيجة لتعايشه مع دوره الجديد.
- ✓ ترى النظرية أن عملية الوصم تعد جريمة لأنها تساهم في صناعة المجرم.
- ✓ ترى النظرية أن الخوف من الوصم هو أحد وسائل الضبط الاجتماعي.

### 3. النظريات الصّراعية: "علم الإجرام الجديد"

منذ أوائل السبعينيات من القرن الماضي، شقت مدرسة اجتماعية جديدة طريقها لفهم ظاهرة الجريمة في المجتمع، ونشر فريق من الباحثين دراسة موسّعة عما سموه "علم الاجرام الجديد" أطلقوا فيها وجهة نظر متميزة تعتمد في بعض جوانبها على منطلقات من الفكر الماركسي. ورفض فريق الباحثين هذا الرأي القائل إن الانحراف يتحدّد بعوامل وأسباب مفردة مثل: المورثات والخصائص البيولوجيّة أو الشخصية أو اللامعيارية والضياغ في المجتمع، أو التفكك الاجتماعي أو عمليّة الوصم. وعوضا عن ذلك طرح هؤلاء نظرية مؤداها أن الأفراد ينشطون في الانخراط بالسلوك المنحرف ردا على أوضاع اللامساواة في النظام الرأسمالي. وعلى هذا الأساس، فإن المنتمين إلى المجموعات التي تتبنى "ثقافات مضادة" مثل دعاة التحرر الجنسي، على سبيل المثال، يقومون بعمل سياسي في بعض جوانبه يتحدّون به النظام الاجتماعي. وتدور تحليلات هذه الفئة من منظري علم الاجتماع الجديد في إطار بُنية المجتمع وفي سعي القوى النافذة في الطبقة الحاكمة للحفاظ على سلطانها وقوّتها في المجتمع. وقام باحثون آخرون بتطوير مجالات البحث والمنهجيات التي طرحتها مدرسة الجريمة الجديدة وتطبيقاتها في ميادين أخرى. وترى إحدى تلك الدراسات أن كلا من الدولة ووسائل الإعلام تُبالغان في إثارة الفزع من جرائ حوادث الاعتداء والسرقة في الشوارع على سبيل المثال، كمحاولة لتشتيت الانتباه عن قضية البطالة المتزايدة وانخفاض الأجور وفجوات هيكلية عميقة داخل المجتمع. ويرى باحثون آخرون من هذه المدرسة أن النظام القانوني في مجتمع ما لا يكون "محيادا ونزيها" في كثير من الأحيان، إذ أنه قد يميل إلى الإجحاف بحقوق الطبقات المستضعفة لصالح الفئات الأقوى. ويتبدى ذلك في الميل إلى قمع الفقراء والمستضعفين الكادحين، والتهاون بحق كثير من أصحاب النفوذ المالي والاقتصادي والسياسي في عدد كبير من الأوضاع والحالات مثل: الفساد والتهرب من الضرائب أو الالتفات على القوانين والأحكام القضائية بفعل قدرتهم على تمويل المستشارين والمحامين للدفاع عنهم. وقد أسهمت هذه الدراسات في لفت الانتباه إلى ما يعرف بجرائم الياقات البيضاء، وإلى تحويل الانتباه إلى مجالات العدالة الاجتماعية وقضايا السلطة والصراع السياسي في المجتمع، وإلى التأكيد على ضرورة فهم أنشطة الجريمة في

المجتمع في سياق شيوع اللامساواة وتضارب المصالح بين الفئات الاجتماعية. (غدنز، 2005، ص، ص. 288، 289).

#### خلاصة:

بعد كل هذا العرض يبدو أنه من المتعذر علينا أن نخلص إلى نظرية واحدة لتفسير شتى أشكال السلوك الإجرامي وتحليلها، ويعود ذلك أساسا إلى أن الجريمة تمثل جانبا واحدا من ظاهرة واسعة هي السلوك المنحرف الذي يتراوح في أهميته وخطورته بين سرقة قطعة من الحلوى من أحد المتاجر إلى جرائم القتل الجماعي. ومن هنا، فإن إسهامات نظريات علم الاجتماع في فهم الجريمة تتوزع في اتجاهين. فهذه النظريات جميعها تؤكد طابع الاستمرارية والتدرج بين السلوك الإجرامي من جهة والسلوك المحترم من جهة أخرى. وتتنوع السياقات التي يُعتبر فيها أحد أنماط الأنشطة سلوكا جرميا ينبغي المعاقبة عليه وإيقاع القصاص بمرتكبه بتطبيق القانون. ومن المؤكد أن ذلك يرتبط بقضايا السلطة والقوة واللامساواة في المجتمع. من جانب آخر، تتفق جميع النظريات الاجتماعية على تأكيد أهمية السياق في الأنشطة الإجرامية. ويتأثر قيام الشخص بفعل إجرامي أو تعريفه باعتباره مجرما بالتعلم الاجتماعي وبالأجواء الاجتماعية التي يعيشها.

**المراجع:**

1. غدنز، أنتوني(2005). علم الاجتماع، ترجمة فايز الصباغ، دط، بيروت: المنظمة العربية للترجمة.
2. على، عبد العاطي فرج. (2009). الاتجاهات النظرية في دراسة الجريمة والانحراف، دراسة في سوسيولوجيا الجريمة، كلية الآداب والعلوم -جامعة عمر المختار (فرع القبة) -دولة ليبيا، من موقع: مجلة العلوم الاجتماعية 28/03/2014/2014 www.swmsa.net
3. عبد الخالق، جلال الدين. رمضان. السيد. (2001)، الجريمة والانحراف من منظور الخدمة الاجتماعية، دط، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
4. السيد، سيد جاب الله، (2002). السلوك الإجرامي بين التحليل السوسيولوجي والواقع الاجتماعي، دط، مصر: دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر والنشر.
5. السيد، أحمد لطفي. (2004). المدخل لدراسة الظاهرة الإجرامية والحق في العقاب، الجزء الأول، الظاهرية الإجرامية (الإشكالية البحثية – النظريات التفسيرية – العوامل الإجرامية)، المنصورة: عامر للطباعة والنشر.
6. الساعاتي، سامية حسن. (1982). الجريمة والمجتمع (بحوث في علم الاجتماع الجنائي)، دط، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
7. زريقات، مراد بن علي. (2007). "العوامل الاجتماعية للانحراف قراءة سوسيولوجية" دكتوراه علوم أمنية، السعودية: جامعة الأمير نايف للعلوم الأمنية.
8. رمزي، نبيل. (1999). النظرية السوسيولوجية المعاصرة (أصولها الكلاسيكية واتجاهاتها المحدثة: قراءات وبحوث)، دط، القاهرة: دار الفكر الجامعي.
9. الخواجة، محمد ياسر. (2003). الانحراف والمجتمع (دراسة في علم الاجتماع الجنائي)، دط، مصر: دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر والنشر.
10. أحمد، غريب محمد سيد. جابر، سامية محمد. (2006). علم اجتماع السلوك الانحرافي، دط، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.